فيهما لعطف مفرد على مفرد لعدم تشارك ما بعدها
لما قبلها في العامل لان علفنا لا يصح تسلطه
على الماء وزججن لا يصح تسلطه على العيون
ولا ان تكون للمصاحبة لانتفائها في قوله علفتها
تبنا وما لعدم فائدتها في وزججن الحواجب
والعيونا اذ من المعلوم لكل احد ان العيون
مصاحبة للحواجب ولا نحو كل رجل وضيعته
لانه وان كان اسما واقعا بعد الواو التي بمعنى
مع لكنها غير مسبوقة بفعل ولا ما في معناه
ولا نحو هذا لك واباك ونحوه على ان يكون اباك
مفعولا معه منصوبا بما في ها من معنى انبه او بما
في ذا من معنى اشير او بما في لك من معنى استقر
لان كلا من ها [وذا ولك صح] فيه معنى الفعل دون
حروفه بخلاف سرت والنيل وانا سائر والنيل
فان العامل في الاول الفعل وفي الثاني الاسم
الذي فيه معنى الفعل وحروفه قال سيبويه
رحمه الله واما نحو هذا لك واباك فقبيح
لانك لم تذكر فعلا ولا ما في معناه وقالوا مراده
بالقبيح الممتنع ثم قال السادس

المشبه

المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه
وسيأتي واقول السادس من المنصوبات المشبه
بالمفعول به وهو المنصوب بالصفة المشبهة
باسم الفاعل المتعدي الى واحد وذلك في نحو
قولك زيد حسن وجهه بنصب الوجه والاصل
زيد حسن وجهه بالرفع فزيد مبتدأ وحسن خبر
ووجهه فاعل بحسن لان الصفة تعمل عمل الفعل
وانت لو صرحت بالفعل فقلت حسن بضم السين
وفتح النون لوجب رفع الوجه ايضا ولكنهم قصدوا
المبالغة مع الصفة فحولوا الاسناد عن
الوجه الى ضمير مستتر في الصفة راجع الى زيد ليقتضي ذلك ان الحسن قد عمه بجملته فقيل زيد
حسن اي هو ثم نصب وجهه وليس ذلك على
المفعولية لان الصفة انما تتعدى تبعا لتعدي
فعلها وحسن الذي هو الفعل لا يتعدى فكذلك
صفته التي هي فرعه وليس على التمييز لانه معرفة
بالاضافة الى الضمير ومذهب البصريين وهو
الحق ان التمييز لا يكون معرفة واذا بطل هذان
الوجهان تعين ما قلناه من انه مشبه بالمفعول
به وذلك انه شبه حسن بضارب في ان كلا